الأمم المتحدة

TD/B/C.I/EM.9/2

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
28 August 2017
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء بشأن سبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول
جنيف، ٦ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
سبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول: القدرات الإنتاجية ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية

تحسين تنفيذ برنامج عمل اسطنبول والأهداف والغايات المتعلقة بالقدرات الإنتاجية ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

ما فتئ الأونكتاد يقدم تحليلاً موضوعياً للحاجة إلى بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاعتراف بأن بناء القدرات الإنتاجية هو أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين في هذه البلدان، على النحو الذي تجْمِله أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل التحدي القائم في كيفية تفعيل الإطار التحليلي للأونكتاد بالنظر إلى الظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً.

وبغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل ووسائل التعجيل ببناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، دعت الدورات المتعاقبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى مزيد من التعمق في دراسة هذا الموضوع. وفي هذا السياق، طلبت الدول الأعضاء في الدورة التنفيذية الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية إلى الأونكتاد أن ينظم اجتماعاً للخبراء أحادي السنة "يكرس لمناقشة سبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية

GE.17-14874(A)
1714874

الرجاء إعادة الاستعمال

المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول، ويركّز على أهدافه وغاياته المتعلقة بالقدرات الإنتاجية ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية[1]"؛

وأُعِدَّت هذه المذكرة لمساعدة الدول الأعضاء في مداولاتها. وهي تتضمن تقييماً للتقدم المحرز من جانب أقل البلدان نمواً تجاه الغايات والأهداف المبينة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) فيما يتصل ببناء القدرات الإنتاجية ومضاعفة حصة هذه البلدان في الصادرات العالمية. وتحدد المذكرة بإيجاز بعض التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في أثناء التنفيذ، وتطرح مجموعة من الأسئلة لكي يناقشها اجتماع الخبراء. وهي تقدم كذلك بعض الاستنتاجات المتعلقة بالسياسة العامة وسبل المضي قدماً من أجل تحسين التنفيذ بما يؤدي إلى تحقيق الغايات الواردة في برنامج عمل اسطنبول.

(١) انظر TD/B/EX(64)/2، الاستنتاجات المتفق عليها ٥٣٠(دت-٦٤)، الفقرة ١٠.

أولاً- معلومات أساسية

١- هناك اعتراف متزايد بأن بناء القدرات الإنتاجية هو أحد المتطلبات الرئيسية بالنسبة لأقل البلدان نمواً من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين، على النحو الذي يتجلى في أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن اقتصادات تلك البلدان قد تشهد نمواً لعدة أسباب، منها المكاسب غير المتوقعة من اكتشافات الموارد الطبيعية أو الزيادات في الأسعار أو تفضيلات التعريفة الجمركية، أو الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية أو غيرها من مصادر الدخل، إلا أن هذه الأمور ليست لها سوى صلات ضعيفة بالقدرة على المنافسة الفعلية وآفاق النمو في الأجل الطويل. ولكي تحفز هذه البلدان التحول الهيكلي وتحقق النمو المستدام والشامل للجميع، فإن تعزيز قدراتها الإنتاجية أمر ضروري.

٢- وقد اقترح الأونكتاد مفهوم القدرات الإنتاجية، الوارد تعريفه في *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦: تنمية القدرات الإنتاجية* بوصفها "الموارد الإنتاجية، وقدرات تنظيم المشاريع وروابط الإنتاج التي تحدد معاً قدرة بلد ما على إنتاج السلع والخدمات وتمكنه من النمو والتطور[٢]". ويوضّح التقرير ما يلي:

(أ) أن "الموارد الإنتاجية" هو تعبير آخر عن عوامل الإنتاج: الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، موارد رأس المال المالية والموارد الرأسمالية المادية.

(ب) أن القدرات في مجال تنظيم المشاريع تتعلق بمهارات المؤسسات ومعارفها وقدراتها على تعبئة الموارد للمشاريع الإنتاجية، والاستثمار، والابتكار والارتقاء بمستوى المنتجات وجودتها وإيجاد الأسواق. ويُقصد بالمؤسسات هنا معناها الواسع الذي يشمل الأسر المعيشية. ويتمثل العنصران المتعلقان بقدرات تنظيم المشاريع الكفاءات الأساسية والقدرات التكنولوجية، حيث يتناول أولهما المعارف والمهارات والمعلومات الروتينية في إنتاج السلع والخدمات والمنافسة فيها، بينما تتعلق القدرات التكنولوجية بالنهوض بالكفاءات القائمة.

(ج) أن روابط الإنتاج تشير إلى التدفقات والتحركات بين المشاريع وبين الأنواع المختلفة من النشاط الاقتصادي التي تحدث في شبكات سلاسل الإمداد. وينطوي تعقيد نظم الإنتاج على أن روابط الإنتاج يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة: تدفقات السلع والخدمات من خلال الروابط الخلفية والأمامية؛ وتدفقات المعلومات والمعارف؛ وتدفقات الموارد الإنتاجية؛ والروابط داخل شبكات المجموعات الإقليمية؛ والروابط بين الشركات الكبيرة والصغيرة وبين الشركات المحلية والأجنبية.

٣- وقد اكتسب مفهوم القدرات الإنتاجية اعترافاً متزايداً في الهيئات الحكومية الدولية وفي الخطاب الإنمائي الدولي. وحدَّد برنامج عمل اسطنبول، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١، القدرة الإنتاجية بوصفها أول مجالات العمل ذات الأولوية. ويلاحظ برنامج عمل اسطنبول ما يلي:

(٢) الأونكتاد، ٢٠٠٦، *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦: تنمية القدرات الإنتاجية* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.II.D.9 06 نيويورك وجنيف).

تتميز اقتصادات أقل البلدان نمواً بقدرة إنتاجية محدودة، الأمر الذي يقيد قدرتها على الإنتاج بصورة كفؤة وفعالة، وعلى تنويع اقتصاداتها. وينعكس هذا العائق في القيود الإلزامية المفروضة على العرض، ويتمثل في نهاية المطاف في ضعف إمكانيات التصدير والإمكانيات الاقتصادية ومحدودية إيجاد فرص العمل المنتج وإمكانات التنمية الاجتماعية. ومن الأهمية بمكان بناء كتلة حرجة من القدرة الإنتاجية العملية والتنافسية في الزراعة، والصناعة التحويلية، والخدمات، إذا ما أرادت أقل البلدان نمواً الاستفادة من اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي، وزيادة قدرتها على التكيف في مواجهة الصدمات، ودعم نمو شامل ومنصف، والقضاء على الفقر، وكذا تحقيق التحول الهيكلي، وتوليد عمالة كاملة ومنتجة وعمل لائق للجميع (A/CONF.219/3/Rev.1، الفقرة ٤٤).

٤- وبالمثل، فإن الإعلان السياسي المعتمد في استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتُمِد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، يقرّ "بأن زيادة القدرة الإنتاجية تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الشاملين للجميع، وهي أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرة على التكيف". (A/CONF.228/3، الفقرة ١٣).

٥- وأكد مجلس التجارة والتنمية، الذي اجتمع في دورته التنفيذية الرابعة والستين في شباط/فبراير ٢٠١٧، "أهمية تمكين أقل البلدان نمواً من بناء قدراتها الإنتاجية، بغية تحويل اقتصاداتها بنيوياً، وإقدارها على امتصاص الصدمات الخارجية، وتحقيق نمو اقتصادي وتنمية يتسمان باتساع النطاق والشمول والاستدامة، انسجاماً مع أهداف التنمية المستدامة"[٣].

٦- وفي هذا السياق، طلبت الدول الأعضاء في الدورة التنفيذية الرابعة والستين للمجلس إلى الأونكتاد أن ينظم اجتماعاً للخبراء أحادي السنة "يكرس لمناقشة سبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول، ويركّز على أهدافه وغاياته المتعلقة بالقدرات الإنتاجية ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية"؛

٧- ويضطلع الأونكتاد بأعمال هامة على نطاق ركائزه الثلاث لمساعدة أقل البلدان نمواً في بناء قدراتها الإنتاجية بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للتنمية المستدامة. وهو يواصل دعم بناء توافق الآراء وتبادل الخبرات على الصعيد الحكومي الدولي فيما يتعلق بدور القدرات الإنتاجية في تنمية تلك البلدان. وفي الدورة الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، من المتوقع أن يقدم المشاركون في حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الإسراع بالتقدم في بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً والاقتصادات الضعيفة الأخرى مساهمات وتوصيات قيّمة لتوجيه مداولات الخبراء فضلاً عن تعزيز العمل الذي تقوم به أمانة الأونكتاد.

٨- وفي مجال البحوث وتحليل السياسات، يواصل الأونكتاد، بالإضافة إلى اقتراح مفهوم القدرات الإنتاجية، تحديد هذا المفهوم بصورة أفضل بغية ترجمته إلى توصيات أكثر واقعية في مجال السياسة العامة لحكومات أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، عقد الأونكتاد في حزيران/يونيه ٢٠١٧ اجتماعاً لتبادل الأفكار باستخدام مفهوم القدرات الإنتاجية بين الهيئات

(٣) انظر TD/B/EX(64)/2، الاستنتاجات المتفق عليها ٥٣٠ (د ت-٦٤)، الفقرة ٤.

التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومركز التجارة الدولية، واتحاد النقل الجوي الدولي، وأمانة الكومنولث، فضلاً عن عدد من الأكاديميين، من أجل زيادة صقل المفهوم وتحسين التعاون بشأن البحوث ذات الصلة.

٩- وعلى وجه الخصوص، يشارك الأونكتاد في وضع مؤشرات لقياس مستويات القدرات الإنتاجية في البلدان المختلفة. وتنص ولاية الدوحة (الفقرة ٦٥(هـ)) على أنه ينبغي للأونكتاد "مواصلة وضع مؤشرات قابلة للقياس كمياً وما يتصل بها من متغيرات لقياس القدرات الإنتاجية على نطاق الاقتصاد في أقل البلدان نمواً". ويظهر هذا التكليف أيضاً في مافيكيانو نيروبي (الفقرة ٧٦(ك))، وتهتدي به الأعمال الجارية لوضع مؤشرات القدرات الإنتاجية في شعبة الأونكتاد المتعلقة بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة.

١٠- ويتمثل العمل الأشمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن وضع مؤشرات القدرات الإنتاجية في *تقييم القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً*[٤]. ويحسب التقرير مؤشراً بسيطاً نسبياً لتمثيل القدرات الإنتاجية، يتضمن خمس فئات من العناصر (التحول الهيكلي، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، وتنمية القطاع الخاص). ويستند ذلك إلى عناصر القدرات الإنتاجية المحددة في برنامج عمل اسطنبول. وتدلّ الدرجات الناجمة عن هذا التحليل أقل البلدان نمواً على مواطن النجاح في بناء قدراتها الإنتاجية ومواطن الافتقار إلى هذه القدرات. وبعد استعراض التقرير، اعتمدت الدول الأعضاء استنتاجات متفقاً عليها طلبت فيها إلى أمانة الأونكتاد مواصلة أعمالها التحليلية من أجل وضع مقاييس للأداء ومؤشرات محددة كمياً لقياس القدرات الإنتاجية على نطاق الاقتصادات[٥].

١١- ويجري حالياً توسيع نطاق الأعمال السابقة بشأن أقل البلدان نمواً وتطبيقها على البلدان النامية غير الساحلية. فعلى سبيل المثال، ليس نطاق القدرات الإنتاجية على النحو الوارد في برنامج عمل اسطنبول باتساع نطاقها في *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦*، الذي اقترح في الأصل مؤشراً يستند إلى مجموعة واسعة من الفئات والمؤشرات. ومن الاعتبارات الأخرى فيما يتعلق بالمنهجية طريقة حساب الرقم القياسي، الذي يأخذ متوسط المؤشرات والفئات ذات الوزن المتساوي. ويفترض مؤشر القدرات الإنتاجية الذي تم وضعه حتى الآن أن الفئات الخمس لها نفس القدر من الأهمية، في حين يمكن القول بأن بعض الفئات ينبغي أن تعطى وزناً أكبر من غيرها.

١٢- ويمكن أن يساعد تحسين المعلومات عن المستويات الحالية في القدرات الإنتاجية واضعي السياسات على تحديد أولويات المستقبل لوضع السياسات الإنمائية ودعم مساءلة صانعي القرارات. ويساعد الرصد في تقييم الخيارات التي قد تكون فيها السياسات السابقة فعالة أو غير فعالة، وبالتالي، يمكن أن يدلَّ على السياسات والإجراءات التي ينبغي اتباعها أو التخلي عنها. ومن الفوائد المحتملة الأخرى التي تنجم عن القياس ووضع المعايير أنه يمكن استشفاف بعض الأفكار الثاقبة من المقارنات بين البلدان. ويمكن أن يوفر التقييم الكمي لمستويات القدرة الإنتاجية لبلدان متعددة قدراً من الثقة في الوقوف على التنمية القائمة على أفضل الممارسات.

(٤) UNCTAD, 2016, *Benchmarking Productive Capacities in Least Developed Countries* [الأونكتاد، ٢٠١٦، *تقييم القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً*]. UNCTAD/WEB/ALDC/2015/9. جنيف.

(٥) انظر TD/B/60/11، الاستنتاجات المتفق عليها ٥١٨ (د-٦٠)، الفقرة ٥.

١٣- ويتطلب وضع مؤشر مفيد وعملي بشأن القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً معالجة عدة تحديات، بدءاً بتوافر البيانات. وبالنسبة للعديد من المؤشرات الممكنة بشأن القدرات الإنتاجية، لا تتوافر البيانات بسهولة أو لا يمكن الاعتماد عليها، في كثير من هذه البلدان. وهذا يشكل عائقاً كبيراً أمام بناء مؤشرات قابلة للقياس، إلى أن تتم معالجة هذه المسألة من خلال تحسين جمع البيانات. وثمة حاجة أيضاً إلى إيجاد توازن مناسب بين شمول المؤشر وإمكانية تطبيقه. فمفهوم القدرات الإنتاجية واسع للغاية، ويتطلب القياس الدقيق النظر في مئات المتغيرات. ومع ذلك، من أجل جعل المؤشر قابلاً للتناول وسهل الفهم، يلزم تحديد نطاقه في عدد أقل من أكثر المؤشرات أهمية.

١٤- ويقدم الأونكتاد أيضاً مساعدة تقنية محددة الهدف إلى أقل البلدان نمواً في تطوير قدراتها الإنتاجية. ويركز هذا العمل بشكل خاص على تحسين القدرات المؤسسية والبشرية على وضع السياسات والاستراتيجيات بصورة أفضل وتنفيذها في مجالات التجارة الدولية، والاستثمار، والخدمات اللوجستية التجارية، وتعبئة الموارد المحلية، وإدارة الديون. ويسهم عمل الأونكتاد في مجال البحوث في تحسين صياغة السياسات وبناء توافق الآراء على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية في أقل البلدان نمواً. وتستفيد هذه البلدان أيضاً من المشاريع والبرامج المحددة الهدف في طائفة من المجالات. فعلى سبيل المثال، يساعد الأونكتاد مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً على الاستفادة من الإمكانات الإنمائية لموارد مصائد الأسماك من خلال معالجة القيود على الطلب والعرض التي يواجهها هذا القطاع. ووضع الأونكتاد أيضاً كتيباً عن إدماج التجارة في السياسات الإنمائية المحلية في أقل البلدان نمواً من أجل تسخير إمكانات التجارة بشكل أفضل لتعزيز التحول الاجتماعي والاقتصادي في البلدان. ويتطلب الأمر من الجهات المانحة والبلدان المستفيدة والأمانة أن تبذل جهوداً إضافية لتضمن استمرار واستدامة المشاريع والبرامج الرامية إلى بناء القدرات. وتعتبر القدرات المتعلقة بإمكانية التنبؤ بالموارد والمتعلقة بامتلاك زمام الأمور لدى أقل البلدان نمواً وضمان استمرار واستدامة أنشطة بناء القدرات بالغة الأهمية في بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز الأثر الموضوعي والإنمائي لهذه الأنشطة.

ثانياً- تقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالقدرة الإنتاجية في برنامج عمل اسطنبول

١٥- يتضمن هذا الفصل تقييماً موجزاً للتقدم المحرز نحو تحقيق الغايات والأهداف المتعلقة بالقدرة الإنتاجية لبرنامج عمل اسطنبول ويستفيد التقييم إلى حد كبير من منشور الأونكتاد المعنون *تقييم القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً*، ويستند إلى أحدث البيانات المتاحة، اعتباراً من عام ٢٠١٤، الأمر الذي يستلزم تحديثاً قبل الاستعراض النهائي لتنفيذ برنامج العمل.

١٦- ولا يتضمن برنامج العمل تعريفاً واضحاً للقدرة الإنتاجية، رغم أن تقسيمها إلى ثمانية مجالات ذات أولوية يوضح المسائل الرئيسية التي تشملها القدرات الإنتاجية، والمسائل التي ليست كذلك. ومن ثم، فإن الفصل الرابع، الفرع "ألف"، من البرنامج، المتعلق بالقدرة الإنتاجية (الفقرات ٤٤-٥٥) يقدّم هذا المجال ذا الأولوية، ثم ينظر في أربعة مواضيع ذات صلة.

١٧- فيرد أولاً عرض الأهداف والغايات الرئيسية التي يمكن السعي لتحقيقها في بناء القدرات الإنتاجية، وهي:

(أ) إحداث زيادة كبيرة في القيمة المضافة في الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية، مع إيلاء عناية خاصة لإيجاد فرص العمل؛

(ب) تنويع القدرة الإنتاجية والتصديرية المحلية مع التركيز على القطاعات الدينامية ذات القيمة المضافة في الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات؛

(ج) إحداث زيادة كبيرة في فرص الحصول على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والسعي لتوفير فرص الاستفادة من خدمات الإنترنت بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠؛

(د) السعي إلى زيادة مجموع الإمدادات من الطاقة الأولية للفرد الواحد إلى مستوى مماثل لمستوى الدول النامية الأخرى؛

(هـ) تحقيق زيادة كبيرة في حصة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠؛

(و) تعزيز القدرات في مجال إنتاج الطاقة، وتجارتها وتوزيعها بهدف كفالة تعميم فرص الحصول على الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠.

(ز) كفالة تحقيق أقل البلدان نمواً لزيادة كبيرة في مجموع أطوال خطوط السكك الحديدية والطرقات المعبدة، والشبكات البحرية والجوية بحلول عام ٢٠٢٠ (الفقرة ٤٥).

١٨- والمواضيع الأربعة التي تستوجب العمل والتي جرى النظر فيها هي الهياكل الأساسية؛ والطاقة؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتنمية القطاع الخاص. وتشير الهياكل الأساسية إلى الهياكل الأساسية المادية، مثل الكهرباء، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. أما موضوع الطاقة فيتعلق بمستويات الإنتاج، بل يمكن القول إنه يتعلق أكثر ما يتعلق بإمكانية الحصول على الطاقة المتجددة والموثوقة والميسورة التكلفة. وينصبُّ التركيز في تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار على إنشاء المؤسسات وتعزيزها، إلى جانب تشجيع التعاون والتآزر بين الجهات الفاعلة المعنية التي تشارك في الابتكار في مجالي العلم والتكنولوجيا. وتنطوي تنمية القطاع الخاص على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تذليل القيود الهيكلية التي تحد من نمو هذا القطاع.

١٩- وقد أحرزت أقل البلدان نمواً شيئاً من التقدم في بعض مجالات بناء القدرات الإنتاجية، على النحو الوارد في برنامج عمل اسطنبول[٦].

٢٠- ومن مجالات التقدم المحرز في بناء القدرات الإنتاجية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، الذي يتضمن برنامج عمل اسطنبول لأجله غايةً وهدفاً محددين: "زيادة فرص الوصول إلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بدرجة كبيرة والسعي إلى توفير إمكانية الوصول إلى الإنترنت بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠" (الفقرة ٤٥(ج)). وبالإضافة إلى ذلك، في القسم الفرعي المخصص للهياكل الأساسية تلتزم أقل البلدان نمواً باتخاذ عدد من

(٦) انظر TD/B/60/8 وCorr.1، الفقرة ٣٢.

الإجراءات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك "تطوير هياكل أساسية حديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة فرص الوصول إلى خدمات الإنترنت ..."، و"بناء وتوسيع الموصولية العريضة النطاق، والربط الشبكي الإلكتروني، والموصولية الإلكترونية ..."، و"تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص من أجل تنمية الهياكل الأساسية للنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصيانتها واستدامتها" (الفقرة ٤٨-١(ج)-(هـ)).

٢١- ويمكن تقريب حالة أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بثلاثة مؤشرات: مستخدمو الإنترنت، واشتراكات الهواتف الخلوية المحمولة، وخطوط الهاتف. وكما هو متوقع، فإن نسبة اشتراكات الهواتف المحمولة لكل ١٠٠ شخص، بصفة إجمالية، تفوق بكثير نسبة مستخدمي الإنترنت أو الخطوط الهاتفية. وبينما يبلغ المستوى الأدنى الصفر أو يقترب من الصفر بالنسبة لجميع المؤشرات، فإن أعلى المستويات أكبر بكثير بالنسبة للهواتف المحمولة. وفي عام ٢٠١١، كانت أعلى المستويات التي حققتها أقل البلدان نمواً ٩٦ اشتراكاً لكل ١٠٠ شخص، مقابل ٣٠ مستخدماً للإنترنت لكل ١٠٠ شخص و١٩ خطاً هاتفياً لكل ١٠٠ شخص. والواقع أنه لا يحظى سوى بلدين من أقل البلدان نمواً بشبكات ثابتة تتيح أكثر من ١٠ خطوط لكل ١٠٠ شخص، رغم أنه تجدر الإشارة إلى أن انتشار الهواتف المحمولة قد قلل من أهمية خطوط الهاتف الثابتة.

٢٢- ولكي تحقق أقل البلدان نمواً معياري الوصول إلى الإنترنت واشتراكات الهواتف المحمولة بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وهما من الأهداف الواردة في برنامج عمل اسطنبول، يتبين من عملية حساب أجريت في عام ٢٠١١ أن معدلات النمو اللازمة فيما يتعلق بالوصول إلى الإنترنت كانت تتفاوت من ١٤,٣ إلى ٩٣,٧ في المائة سنوياً. غير أنه ينبغي مراعاة أن الإنترنت تكنولوجيا سريعة الانتشار، ومن المتصوَّر أن يكون بعض أقل البلدان نمواً على الأقل على وشك الاقتراب من بلوغ هذا الهدف.

٢٣- أما فيما يتعلق بالهواتف المحمولة، فسيحتاج ٢٩ بلداً من أقل البلدان نمواً إلى تحقيق نمو بنسبة ١٠ في المائة سنوياً (وبعضها أقلَّ من ذلك) في اشتراكات الهواتف الخلوية لبلوغ هذا المعيار، وهو هدف واقعي في التكنولوجيات الأخرى سريعة التوسع.

٢٤- ومن المجالات الأخرى التي يمكن فيها مقارنة أقل البلدان نمواً بشكل إيجابي مع البلدان النامية التي ليست من هذه الفئة هدف برنامج عمل اسطنبول المتعلق بالطاقة المتجددة. وتكشف البيانات أن كثيراً من أقل البلدان نمواً لديها بالفعل نسبة عالية جداً من مصادر الطاقة المتجددة في إنتاجها من الكهرباء. والواقع أن ما لا يقل عن خمسة من هذه البلدان لديها حصص قدرها ١٠٠ في المائة، بالإضافة إلى أربعة بلدان أخرى لديها حصص تتجاوز ٩٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، تتمتع أغلبية أقل البلدان نمواً، التي تتوافر بيانات بشأنها، بحصص أعلى من متوسط الحصص غير المرجح للبلدان النامية الأخرى، البالغ نسبته ٢٤ في المائة. ذلك أن متوسط الحصص من الطاقة الكهربائية المتجددة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، في المقابل، تبلغ نسبته ٥٣ في المائة.

٢٥- وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عدة بلدان من أقل البلدان نمواً تبذل جهوداً واستثمارات كبيرة لبناء القدرات الإنتاجية، وإن كانت النتائج لم تعرف بعد. ويُعدّ مقدار الإنفاق الحكومي المخصص للتعليم، على سبيل المثال، مؤشراً على الجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل الاستثمار في تنمية المهارات البشرية. ومما يبعث على التفاؤل أن العديد منها

يخصص للتعليم قدراً من الإنفاق العام يفوق ما تخصصه بلدان نامية أخرى. وفي الواقع، تحظى أقل البلدان نمواً بمتوسط غير مرجح أعلى (نسبته ١٨ في المائة) ووسيط أعلى (نسبته ١٧ في المائة) مقارنة بمجموعة البلدان النامية الأخرى (المتوسط غير المرجح = نسبة ١٥ في المائة، والوسيط = نسبة ١٤ في المائة). ويعطي استعراض أقل البلدان نمواً التي تتوفر بشأنها بيانات عن الإنفاق على التعليم على مدى عدة أعوام، انطباعاً بأن حصة التعليم ارتفعت في حوالي ثلثي هذه البلدان خلال فترة خمسة أعوام على الأقل.

٢٦- وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، ما زالت أقل البلدان نمواً متخلفة عن البلدان النامية الأخرى في عدة جوانب هامة لبناء القدرات الإنتاجية.

٢٧- والهياكل الأساسية من المجالات التي تتخلف فيها أقل البلدان نمواً عن الركب. ويذكر برنامج عمل اسطنبول الهياكل الأساسية باعتبارها أحد المواضيع الرئيسية الأربعة التي تشجَّع فيها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون على اتخاذ إجراءات، في حين أن المسائل المتصلة بالنقل مدرجة ضمن الأهداف والغايات الرئيسية التي يتعين السعي لتحقيقها. أما الهدف المتصل بالنقل فيتمثل في "كفالة تحقيق أقل البلدان نمواً لزيادة كبيرة في مجموع شبكات السكك الحديدية والطرقات المعبَّدة والشبكات البحرية والجوية، بحلول عام ٢٠٢٠" (الفقرة ٤٥(ز)).

٢٨- ويبّين تقييم أُجري للبيانات المتاحة عن الطرق المعبَّدة وخطوط السكك الحديدية التحدي الذي تواجهه أقل البلدان نمواً. فمن حيث إجمالي شبكات الطرق، يبلغ متوسط الكثافة ٢ ١٤٧ كم لكل مليون نسمة في أقل البلدان نمواً، مقابل ٣ ٤٤٦ كم لكل مليون نسمة في ٥٨ من البلدان النامية التي لا تنتمي لتلك الفئة. ولا توجد إلا في سبعة بلدان فقط من بين ٤١ بلداً من أقل البلدان نمواً التي تتوافر بيانات بشأنها كثافة أعلى من المتوسط الذي حققته البلدان النامية الأخرى.

٢٩- وتزداد هذه الفجوة تفاقماً لأن نسبة صغيرة فقط من الطرق في أقل البلدان نمواً معبَّدة. ويبلغ المتوسط ٢٢ في المائة. ويبلغ المتوسط غير المرجح للطرق المعبَّدة في ٥٠ بلداً نامياً آخر ٥٦ في المائة.

٣٠- وتُعطي البيانات المتعلقة بشبكات السكك الحديدية في أقل البلدان نمواً انطباعاً شبيهاً بالانطباع إزاء شبكات الطرق - على الأقل من حيث الكمية[٧]. فيبلغ متوسط كثافة شبكات السكك الحديدية فيما بين أقل البلدان نمواً ٧٧ كم لكل مليون نسمة، بينما يبلغ في البلدان المتوسطة الدخل ١٠٢ كم لكل مليون نسمة. وعلى سبيل المقارنة ببلد كان في السابق مدرجاً في فئة أقل البلدان نمواً وهو بوتسوانا، تبلغ الكثافة في هذا البلد ٤٣٧ كم من خطوط السكك الحديدية لكل مليون نسمة، وتفوق بقليل مثيلتها في جنوب أفريقيا (٤٣٦ كم لكل مليون نسمة) ولا تقل كثيراً عن الكثافة المسجلة في الاتحاد الأوروبي (٤٦٤ كم لكل مليون نسمة).

٣١- وأحد السبل لقياس التحدي الذي تواجهه أقل البلدان نمواً في مضاهاة الهياكل الأساسية للنقل في البلدان النامية الأخرى هو قياس متوسط معدلات النمو السنوية اللازمة لأقل البلدان نمواً من أجل بلوغ المستوى المعياري للبلدان النامية الأخرى بحلول التاريخ المستهدف لبرنامج عمل اسطنبول في عام ٢٠٢٠. وتتراوح معدلات النمو المطلوبة من الطرق المعبدة في أقل البلدان نمواً من أجل مواكبة المستوى الحالي من الطرق المعبدة في البلدان النامية الأخرى بين ٠,٥ في المائة في

(٧) لا توجد بيانات ميسورة متاحة عن نوعية أي من شبكات الطرق أو السكك الحديدية في أقل البلدان نمواً.

السنة (في نيبال) و٤٦,٤ في المائة في السنة (في جمهورية الكونغو الديمقراطية). وقد حققت ثلاثة بلدان بالفعل هذا المعيار. غير أن ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً ستحتاج إلى زيادة الطرق المعبدة بنسبة ١٠ في المائة سنوياً (بعضها أقل من ذلك) لتحقيق القيمة المرجعية البالغة ٥٦,٤ في المائة بحلول نهاية العقد الحالي. وتحول ندرة بيانات السلاسل الزمنية عن كيفية تطور نسبة الطرق المعبدة في أقل البلدان نمواً دون تكوين أي فكرة عن الاتجاهات الجارية، غير أن التحليل يشير مع ذلك إلى أن من غير المحتمل أن تحقق معظم تلك البلدان مستوى مشابهاً من نسبة الطرق المعبدة لمستوى البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٢- أما بالنسبة لخطوط السكك الحديدية، فإن متوسط معدل النمو السنوي الذي يلزم أقل البلدان نمواً تحقيقه لبلوغ الكثافة المسجلة في البلدان النامية الأخرى، فيتراوح بين ٠,٧ في المائة كحد أدنى (للسنغال) ونسبة ٣٠,٣ في المائة كحد أقصى (لأوغندا). وقد بلغت خمسة بلدان من أصل ١٦ بلداً من هذه البلدان بالفعل معيار ١٠١,٥ كم لكل مليون نسمة[٨]. ورغم أن البيانات تشير إلى أن أقل البلدان نمواً لم تحرز سوى تقدم ضئيل في توسيع نطاق شبكات خطوطها الحديدية خلال العقد الماضي، يبدو من المتصَّور أن يتمكن نصف عدد أقل البلدان نمواً الستة عشر المذكورة[٩]، بحلول عام ٢٠٢٠، من بلوغ كثافة تناسب مع المتوسط الحالي للبلدان النامية التي ليست من أقل البلدان نمواً، شريطة أن تبذل جهود متضافرة في هذا الشأن.

٣٣- وثمة تحد هام آخر يواجه أقل البلدان نمواً يكمن في الهدف المتمثل في زيادة إجمالي إمدادات الطاقة الأولية وإمكانية الحصول على الطاقة. وعلى الرغم من أن إجمالي نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الأولية في هذه البلدان قد اتجه نحو الارتفاع منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد ظل يتمثل في حوالي ٠,٢٨ طن من مكافئ النفط للفرد في عام ٢٠١٢، مقارنة بمتوسط عالمي لنصيب الفرد من مكافئ النفط يبلغ ١,٨٨ طناً. وكان لدى سبعة بلدان من أقل البلدان نمواً إمدادات إجمالية من الطاقة الأولية للفرد الواحد تقل عن ٠,٢ طناً من مكافئ النفط، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد ٠,٣٠ طناً من مكافئ النفط. ومما يشير إلى اتساع شُقَّة التباعد أن إجمالي نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الأولية لم يرتفع بشكل أسرع من المتوسط العالمي إلا في ١٥ بلداً فقط من أقل البلدان نمواً، على مدى الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢. ونتيجة لذلك، سيكون من الصعب على معظم تلك البلدان أن تصل إلى المعيار المرجعي بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٤- ويشير الحصول على الطاقة إلى حصة السكان الذين يحصلون على الكهرباء وحصة السكان الذين يحصلون على الوقود والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي. وتتراوح إمكانية حصول أقل البلدان نمواً على الكهرباء بين ٥ في المائة (في جنوب السودان) وإمكانية الوصول الكامل تقريباً (في بوتان)، وتبلغ قيمتها المتوسطة ٣٤ في المائة[١٠].

٣٥- وتتراوح حصة السكان الذين يحصلون على الوقود والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي في أقل البلدان نمواً بين ٢ في المائة (٧ بلدان) و٦٨ في المائة (بوتان)، وتبلغ قيمتها المتوسطة ٦,٦ في المائة. ويبلغ المتوسطان غير المرجحين لأقل البلدان نمواً ٣٩ في المائة فيما يتعلق

(٨) البلدان هي جيبوتي، وزامبيا، والسودان، وموريتانيا، وموزامبيق.

(٩) بنن، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، وزامبيا ، والسنغال، والسودان، وموريتانيا، وموزامبيق.

(١٠) البيانات المتعلقة بإمكانية الحصول على الكهرباء والوقود والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي مستمدة من مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٧ (البيانات لعام ٢٠١٤) الصادر عن البنك الدولي.

بالحصول على الكهرباء و١٣ في المائة فيما يتعلق بالحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي. ومن الواضح أن الحصول على الطاقة في هذه البلدان يتخلف كثيراً عن البلدان النامية الأخرى حيث تبلغ المعدلات غير المرجحة ٩٨ في المائة للحصول على الكهرباء و٨٧ في المائة للحصول على الوقود والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي، على التوالي.

٣٦- وكما هو متوقع، فإن مستوى الحصول على الطاقة أعلى في المناطق الحضرية منه في الأرياف. وتبلغ نسبة الاستفادة من الكهرباء في المناطق الحضرية في وسيط أقل البلدان نمواً ٥٩ في المائة، بينما لا تتجاوز ١١ في المائة في المناطق الريفية. والفجوة أضيق في حالة أصناف الوقود غير الصلب[(١١)]، لكنها ملحوظة مع ذلك: فنسبتها ١٣ في المائة في المناطق الحضرية في وسيط أقل البلدان نمواً، مقابل ٢,٤ في المائة في الأرياف.

٣٧- ويتمثل الهدف المحدَّد في برنامج عمل اسطنبول في ضمان "توفير الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠" (الفقرة ٤٥(و)). ومرة أخرى، يمكن فهم التحدي على نحو أفضل من خلال النظر في معدلات النمو اللازمة لتحقيق حصول الجميع على الكهرباء والوقود والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي بحلول عام ٢٠٣٠. ففي الوقت الحاضر، يتعين على أقل البلدان نمواً كمجموعة أن تحقق معدل زيادة في عدد الأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء يبلغ ٣,٥ أضعاف المعدل الذي حققته بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٤، إذا أريد لها تحقيق هذا الهدف. أما مجرد الحفاظ على معدل تقدمها اللافت للنظر في الآونة الأخيرة فمن شأنه أن يتيح لأربعة بلدان فقط من أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٧ بلداً تحقيق حصول الجميع على الكهرباء بحلول ٢٠٣٠، بينما يمكن أن تفعل ذلك سبعة بلدان أخرى إذا ضاعفت معدل تقدمها. وسيحتاج ما يقرب من نصف أقل البلدان نمواً، أي ٢١ بلداً من أصل ٤٧ بلداً، إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يحصلون على إمكانية الوصول كل عام بعامل يزيد على خمسة، و١١ بلداً بعامل يزيد عن عشرة.

٣٨- ولا تزال أقل البلدان نمواً أيضاً متخلفة كثيراً عن ركب البلدان النامية الأخرى من حيث القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتنمية القطاع الخاص. وفي حين أن برنامج عمل اسطنبول لا يتضمن أهدافاً أو غايات محددة فيما يتعلق بتنمية القدرات الإنتاجية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، فإن النظر في النفقات والقدرات الموجودة من حيث الباحثين يبين أوجه التفاوت القائمة.

٣٩- وفيما يتعلق بالإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تبلغ أدنى حصة مسجلة في أقل البلدان نمواً نسبة ٠,٠٢ في المائة (غامبيا)، وتبلغ أعلى حصة نسبة ٠,٤٧ في المائة (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، بينما يبلغ وسيط الحصة نسبة ٠,٢١ في المائة. ويبلغ المتوسط غير المرجح لحصة البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان نامية أخرى

(١١) "يشمل الوقود غير الصلب '١' أنواع الوقود السائل (مثل الكيروسين أوالإيثانول أو غير ذلك من أنواع الوقود الأحيائي، '٢' أصناف الوقود الغازية (من قبيل الغاز الطبيعي والغاز النفطي المسال والغاز الحيوي)، '٣' الكهرباء. وتشمل أنواع الوقود الصلبة '١' الكتلة الأحيائية التقليدية (مثل الحطب والفحم والمخلفات الزراعية والروث)، '٢' الكتلة الحيوية المعالجة (مثل الأقراص والقوالب)؛ '٣' أصناف الوقود الصلب الأخرى (مثل الفحم والليغنيت)". انظر World Bank, 2013, *Sustainable Energy for All: Global Tracking Framework*, Vol. 3, Washington, D.C. متاح على الموقع http://documents.worldbank.org/curated/en/603241469672143906/Global-tracking-framework (accessed 25 August 2017).

نسبة ٠,٤٣ في المائة؛ ويحظى بلدان اثنان من أقل البلدان نمواً بحصة تفوق تلك الحصة. بينما تبلغ الحصة الوسيطة في البلدان النامية الأخرى نسبة ٠,٢٩ في المائة: وتحظى خمسة بلدان من أقل البلدان نمواً بحصة تفوق تلك الحصة.

٤٠- وهناك بديل آخر لحالة البحث والتطوير في أقل البلدان نمواً وهو عدد الباحثين والفنيين في مجال البحث والتطوير. وفي عام ٢٠١٠، تفاوت عدد الباحثين في هذه البلدان من ٨ لكل مليون شخص إلى ٣٨٤ لكل مليون شخص (والمتوسط ٣٤ لكل مليون نسمة)، وتراوح عدد الفنيين بين ١١ لكل مليون نسمة في أدنى مستوياته و١٤٢ لكل مليون نسمة (ومتوسط قدره ٣٠ لكل مليون نسمة). أما المتوسطات غير المرجحة للبلدان النامية الأخرى فهي ٥٣٥ باحثاً في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة و١٧٥ فنياً في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة (مع انخفاض المتوسطَيْن بدرجة كبيرة إلى ٣١٦ باحثاً و٨٠ فنياً، على التوالي، لكل مليون نسمة).

٤١- وكما هو الحال بالنسبة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، لا يتضمن برنامج عمل اسطنبول أي أهداف أو غايات تتعلق بتنمية القطاع الخاص، ولكنه يشمل قسماً فرعياً بشأنها مع عدة إجراءات تتخذها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون. ومن بين هذه الإجراءات تعزيز (أ) تهيئة بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص، و(ب) زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية، و(ج) مباشرة المرأة للأعمال الحرة.

٤٢- واستناداً إلى توزيع مراكز أقل البلدان نمواً وفقاً لمؤشر البنك الدولي المتعلق بمدى سهولة مزاولة الأعمال التجارية، تنحو مراكز أقل البلدان نمواً إلى الانحراف باتجاه ذيل قائمة الترتيب. وتتراوح هذه المراكز بين ٥٦ (رواندا) و١٩٠ (الصومال)، وهي أدنى مرتبة في العالم. وما لا يقل عن خمسة عشر بلداً من البلدان العشرين ذات اللوائح التنظيمية الأقل ملاءمة للأعمال التجارية هي من أقل البلدان نمواً. وعلى سبيل المقارنة، يبلغ متوسط مرتبة البلدان النامية الأخرى ٩٧، في حين أن المرتبة الوسيطة هي ٩٩. وعلى نحو أكثر إيجابية، أحرزت عدة بلدان من أقل البلدان نمواً تقدماً كبيراً في العقد الماضي. وتُعدّ حالة رواندا أشهر تجربة ناجحة، فقد أجرت رواندا عدة إصلاحات هامة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لزيادة تنمية القطاع الخاص. وكذلك أنشأت الدولة "وحدة معنية بمباشرة الأعمال" لقيادة أعمال الإصلاح[١٢]. وهناك بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً دفعت بعجلة الإصلاحات وتسلقت سلم الترتيب تشمل بوروندي، وسيراليون، وجزر سليمان.

٤٣- ومن المؤشرات التي تقيّم التمكين الاقتصادي للمرأة في بلدان مختلفة مؤشر البليون الثالث الذي وضعته شركة بوز وشركاه. ويوجه الفرع المعني بالقدرات الإنتاجية في برنامج عمل اسطنبول الاهتمام صراحة إلى تشجيع مباشرة المرأة للأعمال الحرة. وبالتركيز هكذا على عناصر المؤشر التي تتعامل مع دعم تنظيم المشاريع، تتراوح الدرجات بين مستوى أدنى قدره ٢٨,٠ ومستوى أقصى قدره ٤٢,٣، وهو ما يعني أن جميع البلدان الأقل نمواً سجلت نتائج أقل من المتوسط في جميع البلدان (٥٠) وأقل من المتوسط غير المرجح للبلدان النامية الأخرى (٤٨,٢). وبناء على ذلك، فإن العديد من أقل البلدان نمواً هي من بين البلدان الأدنى تصنيفاً من حيث

(١٢) World Bank, 2013.

دعم مباشرة الأعمال الحرة للمرأة، وحققت ثمانية من أقل البلدان نمواً مرتبة بين البلدان العشرة الأدنى، ولا يوجد بلد من أقل البلدان نمواً في مرتبة أعلى من ٩٨ من أصل ١٢٨ بلداً. وتتيح قوانين الميراث غير المتكافئة في عدد من أقل البلدان نمواً مثالاً ملموساً على ضعف الدعم الذي تقدمه تلك البلدان بصفة عامة للنساء المباشرات للمشاريع. وقد خلص استعراض يرجع إلى عام ٢٠١٢ إلى أن ١٠ بلدان من أصل ٢٦ بلداً لا تمنح الأبناء والبنات حقوقاً متساوية في وراثة الممتلكات عن آبائهم هي من أقل البلدان نمواً.

ثالثاً- مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية

٤٤- ومما يزيد من حدة الصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في بناء القدرات الإنتاجية التحديات التي تواجهها هذه المجموعة من البلدان في تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول المتعلقة بمضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية، وما يتصل بها من أهداف في مجال تنويع الصادرات والتحول الهيكلي. وعلى وجه التحديد، يتمثل الهدف التجاري في مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠، بما في ذلك توسيع قاعدة صادرات تلك البلدان. ومن شأن ذلك أن يرفع حصتها من الصادرات إلى ٢ في المائة تقريباً من التجارة العالمية.

الشكل ١

صادرات البضائع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

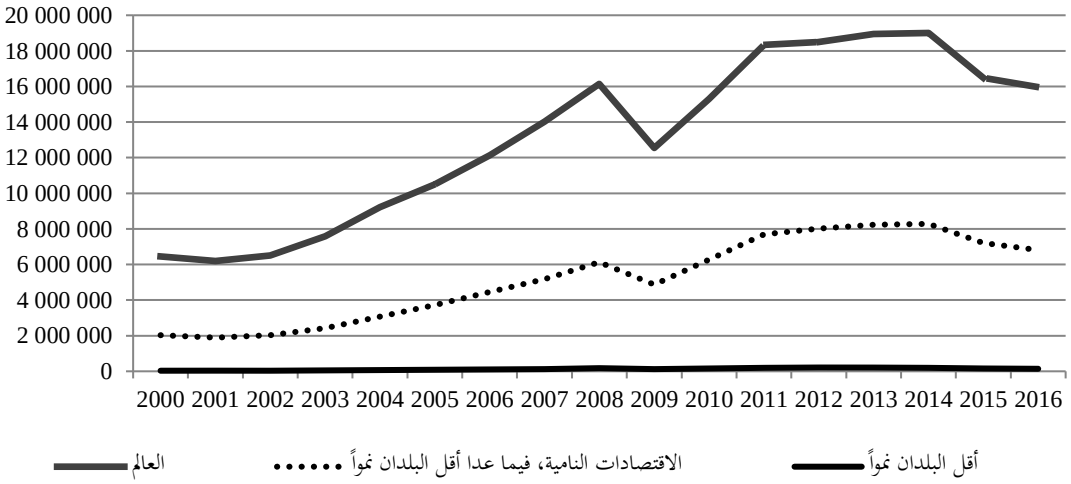

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٤٥- ويبين الشكل ١ تطور صادرات أقل البلدان نمواً والعالم مقوَّمة بدولارات الولايات المتحدة الحالية منذ عام ٢٠٠٠. ويدلّ الشكل على أن حصة صادرات أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية يمكن أن تتفاوت بسبب التغيرات في قيمة صادرات هذه البلدان أو في الصادرات العالمية. ويرد في الشكل ٢ التطور الفعلي لحصة صادرات أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية.

الشكل ٢

حصة مجموع صادرات بضائع أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية من البضائع

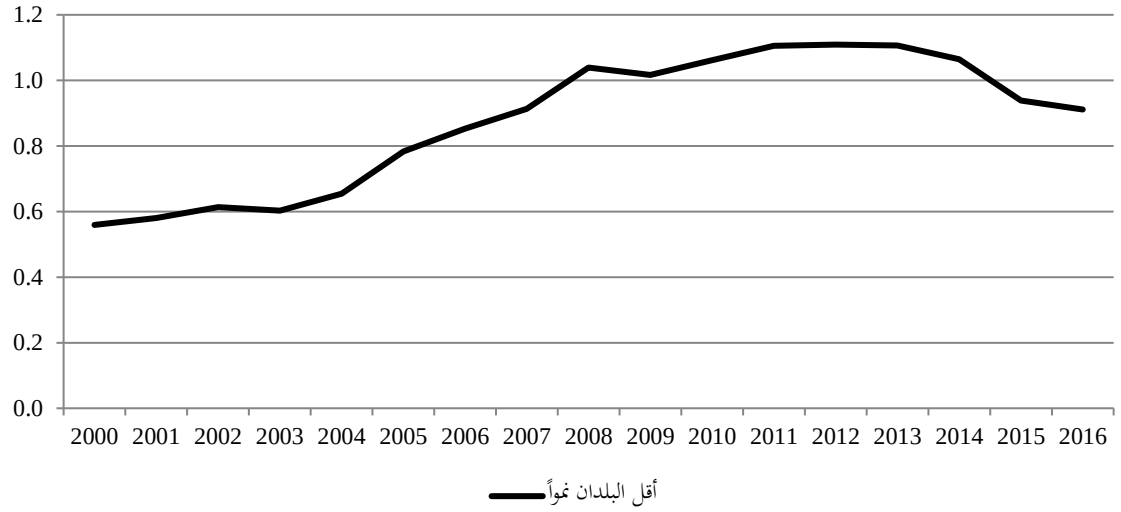

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٤٦- وبعد أن ازدادت حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية في البداية من ٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ ارتفعت إلى ١,١ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، وظلت ثابتة بشكل عام عند ذلك المستوى حتى عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٤، بدأت الحصة في الانخفاض، وتبلغ حالياً ٠,٩ في المائة. وثمة شاغل آخر يتصل بتطور الميزان التجاري لتلك البلدان، الذي تدهور بشكل حاد منذ عام ٢٠١٠، كما هو مبين في الشكل ٣.

الشكل ٣

ميزان البضائع في أقل البلدان نمواً

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

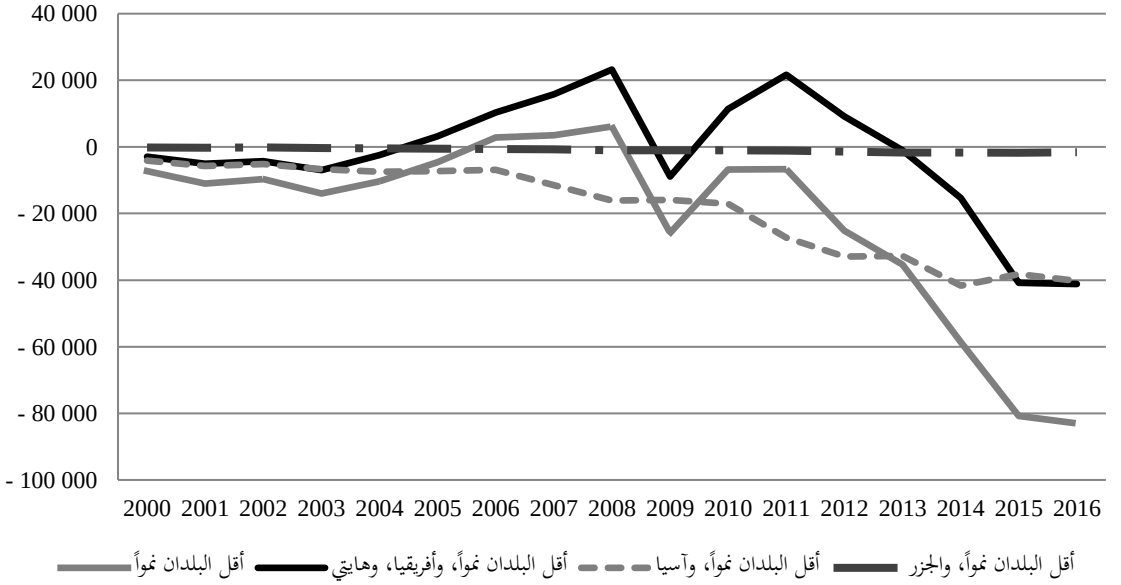

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٤٧- تراجع الميزان التجاري لسلع أقل البلدان نمواً كمجموعة من عجز قدره حوالي ٧ بلايين دولار في عام ٢٠١١ إلى عجز قدره ٨٣ بليون دولار في عام ٢٠١٦.

٤٨- وسيتطلب توسيع حصة صادرات أقل البلدان نمواً تحولاً هيكلياً مستمراً في اقتصادات هذه البلدان، فضلاً عن زيادة في تنويع الصادرات. ولم تسفر الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتنويع صادراتها حتى الآن عن إحراز تقدم كبير.

٤٩- وفيما يتعلق بهدف التنويع، لا تزال أقل البلدان نمواً كمجموعة متخلفة كثيراً عن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى. ويعطي الرقم القياسي لتركيز الصادرات السلعية (أو مؤشر هيرفيندهل - هيرشمان) مؤشراً على مدى التخصص في الإنتاج في أقل البلدان نمواً (يزيد مستوى التركيز من صفر إلى ١). ويتبيَّن منه أن تركيز ٤٨ بلداً[١٣] من هذه البلدان في عام ٢٠١١ كان يتراوح بين ٠,١٤ (نيبال) و٠,٩٧ (أنغولا). وكان المتوسط غير المرجح (المتوسط) ٠,٤٧ والوسيط ٠,٤٤. وبالمقارنة، بلغ المتوسط غير المرجح لجميع اقتصادات العالم ٠,٣٦، وكان المتوسط غير المرجح للبلدان النامية الأخرى ٠,٣٩.

٥٠- ومن الاتجاهات المثيرة للقلق أن تنويع اقتصادات أقل البلدان نمواً يتقلص على مر السنين. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١١، تضاعفت تقريباً قيمة المؤشر بالنسبة لهذه البلدان كمجموعة. ويعزى هذا الاتجاه بدرجة كبيرة إلى ارتفاع مستويات التركيز في المجموعة المؤلفة من أقل البلدان نمواً في أفريقيا وهايتي، حيث قفز التركيز من ٢٥,٠ في عام ١٩٩٥ إلى ٠,٥٨ في عام ٢٠١١. وظلت قيم المؤشر بالنسبة لأقل البلدان نمواً في آسيا والبلدان الجزرية الأقل نمواً ثابتة إلى حد ما خلال فترة السنوات الـ ١٧.

٥١- وفيما يتعلق بالتحول الهيكلي، الصورة أكثر اختلاطاً. فمن المسلم به على نطاق واسع أن زيادة القيمة المضافة في الصناعات التحويلية يمكن أن تكون عنصراً حاسماً في التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية لأي بلد. وعلى الرغم من أن التغيير الهيكلي يمكن أن يحدث أيضاً من خلال تحويل الموارد إلى قطاع الخدمات أو إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في القطاع الأوَّلي، فإن المصنوعات ذات أهمية خاصة بسبب الوظائف التي يمكن أن يولدها القطاع، وارتفاع مستويات الإنتاجية التي يمكن أن يحفزها، والروابط الوثيقة التي قد توجد بين القطاعات الفرعية.

٥٢- وتبين الشواهد صورة مختلطة فيما يتعلق بحجم قطاع الصناعة التحويلية في أقل البلدان نمواً. ففي حين انخفضت القيمة المضافة في هذا القطاع باعتبارها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٩ بلداً من هذه البلدان بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، فقد ارتفعت في ١٩ بلداً. وظل متوسط حصة القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية في أقل البلدان نمواً ثابتاً بشكل عام، فبلغ أقل من ١١ في المائة بقليل بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥. ومع ذلك، بينما شهدت أقل البلدان نمواً في أفريقيا والجزر، فضلاً عن هايتي، في المتوسط انخفاضات في حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية، فقد شهدت أقل البلدان نمواً في آسيا زيادة في المتوسط.

٥٣- ومن المثير للاهتمام أن الاتساق النسبي لحصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في أقل البلدان نمواً يتناقض مع الانخفاض في البلدان النامية الأخرى (باستثناء الصين)، التي شهدت انخفاضاً

(١٣) لم يكن جنوب السودان متضمناً في هذا الحساب. كذلك، عقب رفع اسم غينيا الاستوائية في عام ٢٠١٧، أصبح العدد الحالي لأقلّ البلدان نمواً ٤٧ بلداً.

في متوسط حصة القيمة المضافة للتصنيع من ١٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦,٣ في المائة في آذار ٢٠١٥[١٤]. وهكذا، رغم أن أقل البلدان نمواً، كمجموعة، لم تحقق زيادات كبيرة في حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية، فقد تجنبت الانخفاض الذي شهدته البلدان النامية الأخرى.

٥٤- غير أن متوسط حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية ما زال أقل بكثير في أقل البلدان نمواً (١١ في المائة) منه في البلدان النامية الأخرى (١٦,٣ في المائة). وبالنظر إلى أن العديد من أقل البلدان نمواً تبدأ من قاعدة متدنية، فإن إنتاجها من المصنوعات يحتاج إلى التوسُّع بشكل أسرع بكثير من إنتاج البلدان النامية الأخرى إذا كانت تسعى إلى محاكاة حصص القيمة المضافة التي تشهدها تلك البلدان.

رابعاً- الاستنتاجات وآفاق المستقبل

٥٥- يتبيَّن من تقييم البيانات أنه في حين أحرزت أقل البلدان نمواً كمجموعة بعض التقدم نحو بلوغ بعض الأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل اسطنبول فيما يتعلق بالقدرات الإنتاجية، فإنها لا تزال متخلفة كثيراً فيما يتعلق بمعظم الغايات.

٥٦- فالمستوى المتوسط لأقل البلدان نمواً، فيما يتعلق بالهياكل الأساسية للنقل، يقل كثيراً عن المستوى المتوسط الذي يشاهد في البلدان النامية الأخرى. وفي مجال الطاقة، لا يزال إجمالي إمدادات الطاقة الأولية والحصول على الكهرباء للفرد الواحد متخلفاً كثيراً عن المستويات التي تحققت في بلدان نامية أخرى. وتشير الاتجاهات السابقة كذلك إلى أنه ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في الاستثمارات، سيكون من الصعب على أقل البلدان نمواً أن تحقق الأهداف المحددة في برنامج عمل اسطنبول. غير أنه نظراً للاعتماد الشديد في هذه البلدان على الطاقة الكهرومائية، فإن نسبة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة فيها تتجاوز بالفعل النسبة التي تحققت في البلدان النامية الأخرى. أما في مجالي العلم والتكنولوجيا وتنمية القطاع الخاص، فلا تزال أقل البلدان نمواً تواجه أيضاً تحديات كبيرة في سد الفجوة القائمة بينها وبين البلدان المتوسطة الدخل.

٥٧- وفيما يتعلق بهدف برنامج عمل اسطنبول المتمثل في مضاعفة نصيب أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية، تعاني هذه البلدان في الواقع من انتكاسة. فبين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، شهدت حصة أقل البلدان نمواً في صادرات السلع العالمية اتجاهاً نحو الانخفاض. وقد رافق ذلك اتجاه نحو زيادة تركيز الصادرات، مما يقوّض التقدم المحرز نحو تحقيق هدف برنامج عمل اسطنبول المتمثل في زيادة تنويع الصادرات.

٥٨- ولا تزال أقل البلدان نمواً تواجه سلسلة من التحديات في بناء القدرات الإنتاجية ومضاعفة حصتها من الصادرات. وتشاهَد هذه التحديات على الصعيد الوطني وفي البيئة الدولية.

٥٩- فعلى الصعيد الوطني، لا يستطيع كثير من أقل البلدان نمواً تعبئة موارد كافية لتنفيذ مشاريع إنمائية هامة من أجل دعم القدرات الإنتاجية. وفي عام ٢٠١٤، بلغ متوسط العجز في الموارد الخارجية لأقل البلدان نمواً كمجموعة ٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكثيراً ما يتفاقم ذلك بسبب ضعف القدرات المؤسسية فضلاً عن تحديات الحوكمة. وفي بعض

(١٤) قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

الحالات، لا تركز سياسة التنمية في أقل البلدان نمواً أيضاً التركيز الكافي على الحاجة إلى بناء القدرات الإنتاجية. ورغم أن القطاع الخاص يؤدي دوراً حاسماً في تنمية القدرات الإنتاجية، فهو كثيراً ما يكون مقيداً في هذه البلدان بقواعد وأنظمة أو يعوقه غياب البيئة القانونية والمؤسسية والهياكل الأساسية الملائمة التي تمكن هذا القطاع من الازدهار. ويشكل الافتقار إلى المهارات الكافية في صفوف القوة العاملة بسبب عدم كفاية فرص التعليم والتدريب عائقاً إضافياً.

٦٠- وعلى الصعيد الدولي، ما زالت عدة عوامل تعوق الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتنويع اقتصاداتها وبناء القدرات الإنتاجية. وفي حين أن العديد من هذه البلدان تستفيد من إمكانية الوصول إلى أسواق التصدير الرئيسية المعفاة من الرسوم الجمركية والحصص، فإن المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نمواً كثيراً ما تستثنى من ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن قدرتها على الاستفادة من هذه الفرص تقيّدها أحياناً قواعد المنشأ المعقدة والمتطلبات الإدارية. وبالمثل، تواجه أقل البلدان نمواً تحديات من حيث تمويل التنمية. وعلى الرغم من الالتزامات التي تعهد بها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالمحافظة على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، فقد انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية إلى تلك البلدان بنسبة ١٢,٢ في المائة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وبنسبة ٩,٢ في المائة أخرى بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، لم يقدم في عام ٢٠١٥ سوى ٧ أعضاء من أصل ٢٦ عضواً في لجنة المساعدة الإنمائية أكثر من ٠,١٥ في المائة من ناتجهم القومي الإجمالي على سبيل المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً. وبلغ المتوسط العام ما نسبته ٠,٠٩ في المائة. وعلاوة على ذلك، لا تخصص سوى نسبة من تدفقات المعونة هذه لدعم القدرات الإنتاجية. وكذلك يواجه العديد من أقل البلدان نمواً صعوبة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الكافي أو الاستفادة من التحويلات المالية الشخصية. ولا تزال تدفقات المساعدة المباشرة الأجنبية والتحويلات المالية إلى هذه البلدان متقلبة وتتركز بدرجة كبيرة في عدد قليل من البلدان.

٦١- وسيتعيَّن على أقل البلدان نمواً وشركاء التنمية بذل جهود كبيرة إذا ما أريد تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالقدرات الإنتاجية ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا يتطلب نقلة نوعية في صنع السياسات على الصعيد الوطني وتعزيز الدعم المقدم من شركاء التنمية والشركاء التجاريين لأقل البلدان نمواً. غير أنه تجدر الإشارة إلى عدم وجود مخطط بسيط وموحد وعالمي لتمكين أقل البلدان نمواً من بناء القدرات الإنتاجية والتصدي للتحديات الإنمائية المستمرة والناشئة. وينبغي لهذه البلدان أن تضع سياسات واستراتيجيات إنمائية محلية المنشأ تستند إلى ظروفها الاجتماعية والاقتصادية وقاعدة مواردها وقدراتها المؤسسية وظروفها المحلية الخاصة بوجه عام. وعلى الرغم من الحاجة إلى سياسات واستراتيجيات خاصة بكل بلد، فإن مهمة بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً تنطوي على إمكانية أن تعزز التحول الهيكلي، وهي شرط مسبق بالغ الأهمية لتحقيق النمو الشامل للجميع. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن توجَّه السياسات المالية والنقدية والصناعية والريفية والمتعلقة بالهياكل الأساسية إلى تنمية القدرات الإنتاجية. وستضطلع حكومات أقل البلدان نمواً بدور حاسم في تمويل الاستثمار العام في رأس المال المادي والبشري عن طريق تسريع الاستثمار العام في الهياكل الأساسية وزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب.

وسيتطلب القيام بذلك تعزيز قدرة الحكومات على تعبئة الإيرادات الضريبية وغيرها من مصادر الدخل وإدارتها، سواء كانت محلية أو خارجية. وعلى الصعيد الوطني، يمكن القيام بذلك في البداية من خلال تعبئة الموارد المحلية، مما يستتبع تغييرات في السياسة الضريبية وإدارة الضرائب. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تستخدم أيضاً تنمية المشاريع لتحويل الهياكل الإنتاجية إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى تنطوي على إنتاج أكثر مهارة واعتماداً على التكنولوجيا الكثيفة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخول التي يمكن أن تغذي الطلب وتحفز الاستثمار الجديد.

٦٢- ولشركاء أقل البلدان نمواً في التنمية والتجارة دور حاسم أيضاً في مساعدة هذه البلدان على بناء قدراتها الإنتاجية ومضاعفة حصتها من الصادرات العالمية. وينبغي أن يتجاوز هذا الدعم حدود المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة التقنية، وأن يشمل نقل التكنولوجيا والدراية الفنية، فضلاً عن بناء القدرات التكنولوجية والابتكار في هذه البلدان. وهذا يستدعي تحسين كمية المساعدة الإنمائية الرسمية، وتوزيعها على نحو متوازن بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، ومواصلة بذل الجهود لتيسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أسئلة مطروحة للنظر فيها

٦٣- يمكن النظر في الأسئلة التالية خلال اجتماع الخبراء:

(أ) كيف يمكن لأقل البلدان نمواً أن تعجّل بعملية تدعيم القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، وتنويع الصادرات؟

(ب) كيف يمكن للشركاء في التنمية والتجارة دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لبناء القدرات الإنتاجية ومضاعفة حصتها من الصادرات العالمية؟

(ج) كيف يمكن للتجارة أن تقوم بدور حفَّاز في بناء القدرات الإنتاجية، بالنظر إلى تدهور الميزان التجاري؟

(د) ما هي الأدوار التي يمكن أن يؤديها كل من الحكومة والقطاع الخاص في بناء القدرات الإنتاجية؟